الأمم المتحدة

A/C.5/72/SR.46

الجمعية العامة

الدورة الثانية والسبعون

Distr.: General
31 August 2018
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة السادسة والأربعين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٨، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد تومو مونتي ..... (الكاميرون)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد رويس ماسيو

المحتويات

البند ١٣٦ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ *(تابع)*

نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي في الأمانة العامة للأمم المتحدة

البند ١٤٢ من جدول الأعمال: وحدة التفتيش المشتركة *(تابع)*

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

18-10007 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٥.

البند ١٣٦ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (*تابع*)

نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي في الأمانة العامة للأمم المتحدة (A/72/7/Add.50 و A/72/801 و A/72/801/Add.1/Rev.1)

البند ١٤٢ من جدول الأعمال: وحدة التفتيش المشتركة (*تابع*) (A/72/299 و A/72/299/Add.1)

١ - **السيد سوندرز** (الأمين العام المساعد لخدمات الدعم المركزية): عرض تقرير الأمين العام عن نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي في الأمانة العامة للأمم المتحدة (A/72/801 و A/72/801/Add.1/Rev.1)، الذي قُدم عملا بقرار الجمعية العامة ٧١/٢٧٢، فقال إنه مثلما أدى نظام أوموجا للتخطيط المركزي للموارد إلى توحيد أساليب العمل وتشغيلها الآلي، سيؤدي نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي إلى توحيد هياكل إدارية مجزأة داخل مراكز العمل وفيما بينها من خلال دمج المهام الإدارية غير المرتبطة بمواقع معينة في عدد قليل من المراكز العالمية للخدمات المشتركة، بهدف تحسين تقديم الخدمات على نطاق الأمانة العامة. وسيمكن النموذج من تقديم الخدمات بشكل متسق وقابل للتوسيع، وتحقيق وفورات الحجم، والحد من أثر المنظمة في مراكز العمل المتسمة بتكلفة أعلى ومخاطر أشد. وسييسر أيضا تقديم الأمانة العامة للدعم بمرونة وفعالية وكفاءة إلى الأنشطة المعيارية والتنفيذية.

٢ - وواصل قائلا إنه بكفالة تقديم خدمات دعم إداري عالية الجودة وحسنة التوقيت وفعالة من حيث التكلفة إلى جميع العملاء، سيمكن نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي من التخفيف من عبء العمل الإداري لمديري البرامج، ومن ثم تمكينهم من إيلاء مزيد من الاهتمام للأولويات الاستراتيجية المقررة. وعملت إدارة الشؤون الإدارية وإدارة الدعم الميداني بشكل وثيق معا، ومع إدارات ومكاتب أخرى تابعة للأمانة العامة، في وضع النموذج، الذي يتوافق توافقا تاما مع الهيكل التنظيمي المعاد تصميمه والإطار التنفيذي اللذين يقوم عليهما الإصلاح الإداري المقترح من الأمين العام. وتم الاسترشاد في وضع نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي بتوجيهات الجمعية العامة، واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، وهيئات الرقابة، وكذلك بالدروس المستفادة من تنفيذ واستعمال الخدمات المشتركة داخل الأمانة العامة ومنظومة الأمم المتحدة، والخبرة المكتسبة في إطار مبادرات مماثلة في القطاع العام.

٣ - وأشار إلى أنه لدى اختيار عدد مراكز الخدمات المشتركة التي ستُنشأ في المستقبل وتوزُّعها، أُخذت بعين الاعتبار صيغٌ وسيناريوهات شتى، مع مراعاة الخدمات المقترح توحيدها في عام ٢٠١٩ واحتمال دمج خدمات أخرى في المستقبل. ورهنا بالقرارات التي ستتخذها الجمعية العامة، سيبدأ تطبيق النموذج في عام ٢٠١٩. وسيجري إنشاء المراكز العالمية للخدمات المشتركة باستخدام نهج تدريجي على مراحل يرتكز على خطة انتقال وتسلسل في التنفيذ واضحين للتقليل من تعطيل الخدمة والحد من المخاطر التشغيلية المرتبطة بالانتقال إلى المراكز. ولجعل المنظمة مهيأة لتحقيق الغرض المنشود، يجب بذل جهود لمعالجة تجزؤ تقديم الخدمات، الذي أدى إلى خطوط مساءلة غير واضحة، وعدم الاتساق في تقديم الخدمات وأوجه عدم كفاءة، وتجربة للعملاء دون المستوى الأمثل.

٤ - **السيد رويس ماسيو** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية ذا الصلة (A/72/7/Add.50)، فقال إن اللجنة الاستشارية تجدد التأكيد على الأهمية المستمرة التي يكتسيها نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي في الأمانة العامة للأمم المتحدة. وخلال المرحلة الأولى من تطبيق هذا النموذج، يقترح الأمين العام إنشاء ثلاثة مراكز عالمية للخدمات المشتركة في أوروبا وأفريقيا والأمريكتين من أجل القيام بـ ٦٠ عملية إدارية تعاملية. ووفقا لما ذكره الأمين العام، سيدعم النهج المقترح استمرارية تصريف الأعمال، وسيضمن تغطية مناطق التوقيت باستخدام نموذج تسلسل سير العمل الذي ”يتبع حركة الشمس“، والذي يمكّن من إجراء بعض المعاملات وتبادلها بين مراكز الخدمات المشتركة في مختلف مناطق التوقيت بهدف زيادة القدرة على الاستجابة وتقليل حالات التأخير.

٥ - وتابع قائلا إنه إذ تضع اللجنة الاستشارية في اعتبارها أن ثماني عمليات فقط من العمليات التي من المقرر أن تضطلع بها المراكز يكون فيها عامل التوقيت حاسما، فهي غير مقتنعة تماما بضرورة استخدام نموذج تسلسل سير العمل الذي يتبع ”حركة الشمس“. وإذ تأخذ اللجنة الاستشارية في الاعتبار عبء العمل وطبيعة العمليات التي يتعين أن تُشمَل، ترى أن مركزين عالميين للخدمات المشتركة سيكونان قادرين على أداء المهام المطلوبة، وضمان استمرارية

تصريف الأعمال، وتلبية احتياجات العملاء. ولذلك، توصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها اقتراحا جديدا لإنشاء مركزين عالميين للخدمات المشتركة، واحد منهما على الأقل ينبغي أن يكون موجودا في أفريقيا، بالنظر إلى ثقل عبء العمل وعدد موظفي الأمم المتحدة في المنطقة، كي تنظر فيه خلال الجزء الرئيسي من الدورة الثالثة والسبعين. وقد تود الجمعية أيضا أن تنظر في تقديم توجيهات إضافية إلى الأمين العام من أجل وضع الاقتراح الجديد، وقد يشمل ذلك أي معايير ذات صلة يتعين تطبيقها. وبالإضافة إلى ذلك، وفي ضوء عبء العمل الكبير المتوقع الاضطلاع به باستخدام اللغة الفرنسية نظرا لعدد الموظفين في البلدان الناطقة باللغة الفرنسية، ترى اللجنة الاستشارية أن الاقتراح الجديد ينبغي أن يضمن توافر ما يكفي من الدعم للموظفين الناطقين باللغة الفرنسية.

٦ - وأردف قائلا إنه إذ تلاحظ اللجنة الاستشارية أن الميزانية المقترحة لنموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ المقدمة في الإضافة المنقحة لتقرير الأمين العام (A/72/801/Add.1/Rev.1) تعكس ارتفاعا في التكاليف مع انخفاض في الوفورات مقارنة بما هو مقدم في التقرير الأصلي (A/72/801)، فهي تشدد على أن الاقتراح المنقح الموصى بتقديمه في الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة ينبغي أن يعكس بوضوح زيادة في أوجه الكفاءة والوفورات في التكاليف، وعلى أن ملاك الموظفين المقترح لمراكز الخدمات المشتركة ينبغي أن يعاد النظر فيه. وعلاوة على ذلك، شددت اللجنة الاستشارية على أنه ينبغي للأمانة العامة أن تواصل تحاورها الوثيق مع الدول الأعضاء، بما في ذلك البلدان المضيفة حاليا أو المحتملَة استضافتها لمكاتب الأمم المتحدة التي قد تتأثر بتنفيذ نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي.

٧ - **السيد كريمر** (رئيس وحدة التفتيش المشتركة): تكلم عن طريق الاتصال بالفيديو من جنيف ليعرض تقرير وحدة التفتيش المشتركة بشأن خدمات الدعم الإداري: دور مراكز الخدمات في إعادة تصميم عملية تقديم الخدمات الإدارية (A/72/299)، فقال إن التقرير يركز على تجربة سبع مؤسسات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة في استحداث مراكز عالمية للخدمات المشتركة لها وظائف متعددة وترمي إلى تقديم خدمات الدعم الإداري. وعلى وجه التحديد، فهو يغطي المراكز في بودابست التي أنشأتها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)؛ والمركزين في كوبنهاغن وكوالالمبور اللذين أنشأهما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ والمركز في بانكوك الذي أنشأه مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛ والمركز في كوالالمبور الذي أنشأته منظمة الصحة العالمية؛ ومشروع بدأه برنامج الأغذية العالمي لإنشاء مركز، لكنه قرر في نهاية المطاف عدم إكماله. ويركز التقرير أيضا على تجربة الأمانة العامة للأمم المتحدة في استحداث مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي من أجل دعم عمليات السلام. وفي سياق التقرير، يشير مصطلح ”الخدمات المشتركة“ إلى جمع عملية تقديم الخدمات من عدة وحدات كي تصبح تقديما للخدمات من عدد أقل من الوحدات أو وحدة واحدة داخل المنظمة؛ ولا يعني ذلك بطبيعته تبادلاً بين الوكالات، وهو ما لا يشكل سمة من سمات أي مركز من المراكز المشمولة بالتقرير.

٨ - وواصل قائلا إن التقرير يتناول أسباب وجود الزخم للتغيير الذي أدى إلى إنشاء مراكز الخدمات المشتركة، فضلا عن تجربة المنظمات المشمولة بالتقرير فيما يتعلق بوضع دراسات الجدوى والقيام بتحليلات التكاليف والفوائد؛ واختيار المواقع؛ وتحقيق الفوائد؛ وتحديد ترتيبات الحوكمة؛ وقياس الأداء؛ ومعالجة المسائل التي تواجَه في مجالي إدارة التغيير وإدارة الموارد البشرية. ومن بين الأفكار النيرة الرئيسية التي تم الخروج بها أنَّ إنشاء مركز عالمي متعدد الوظائف للخدمات المشتركة لا يمكن النظر إليه على أنه مجرد مشروع تقني قصير الأجل، بل ينبغي تناوله باعتباره مبادرة لإحداث تحول في طرق عمل المنظمة على المدى الطويل تتطلب الموارد والوقت، ولا سيما بالنظر إلى استصواب توسيع نطاق المهام غير المرتبطة بمواقع معينة التي تقوم بها مراكز الخدمات بعد المرحلة الأولى لإنشائها. ومن ثم، فهناك حاجة إلى الدعم الملتزَم به من أعلى المستويات في المنظمة؛ وترتيبات حوكمة مناسبة تنص على الاستقلالية في التشغيل؛ وأدوات حديثة لإدارة العلاقات مع مستعملي الخدمات المقدمة، والتماس التعليقات والاضطلاع بمهام تحليل الأعمال اللازمة لدعم التحسينات في المستقبل.

٩ - ورأى أنه يلزم وضع دراسات جدوى قوية، تستند إلى طائفة واسعة من الأهداف ومعايير قياس النجاح، من أجل إنشاء المراكز العالمية للخدمات المشتركة. وعلى الرغم من أن الدافع الرئيسي للتغيير في المنظمات التي يشملها التقرير كان هو السعي إلى تحقيق وفورات في التكاليف، أشير أيضا إلى دوافع أخرى، مثل تحسين نوعية الخدمات والتقليل من الأخطاء والمخاطر. فعلى سبيل المثال، اقتُرح إنشاء مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي لعدة أسباب منها الحد من

أثر بعثات حفظ السلام وخفض عدد الموظفين المدنيين في المواقع الخطرة. وعند إعداد دراسات الجدوى، كثيرا ما تميل المنظمات إلى الخلط بين مفاهيم الأداء الأمثل للعمليات، وتوحيد العمليات، والانتقال إلى مواقع منخفضة التكلفة. ولذلك، يجب على الرؤساء التنفيذيين والهيئات التشريعية أن يميزوا فيما بينها حتى لا يساء فهم الانتقال على أنه شرط مسبق لإجراء تحسينات في المجالين الآخرين. وفي هذا الصدد، يجب اختبار الافتراضات المشتركة اختبارا صارما في وضع دراسات الجدوى. فعلى سبيل المثال، بعد إنشاء مراكز الخدمات المشتركة في سنتياغو وبانكوك وبودابست على أساس الحاجة المتصوَّرة إلى التغطية الكاملة لمناطق التوقيت، أدركت منظمة الأغذية والزراعة أن الفترة الزمنية القياسية اللازمة لتقديم الخدمات الإدارية هي ٢٤ ساعة، وهو ما جعل الحجة المقدمة من أجل هذه التغطية أقل أهمية. وبالمثل، أثناء تقييم فوائد مركز واحد للخدمات المشتركة مقارنة بمراكز متعددة من نفس النوع، خلُصت اليونيسف إلى أن المراكز المتعددة ليست الوسيلة الوحيدة أو الأكثر فعالية لتلبية الاحتياجات فيما يتعلق باللغات، وتغطية مناطق التوقيت، واستمرارية تصريف الأعمال. وتكون خطط تحقيق الفوائد التي تحدد المسؤولية عن الإدارة النشطة لتحقيق الفوائد أيضا مطلوبة. وبالإضافة إلى ذلك، يلزم توفير المعلومات المرجعية المناسبة عن مؤشرات الأداء مثل نوعية الخدمات ورضا العملاء من أجل تحسين الإبلاغ عن الفوائد المحققة.

١٠ - واسترسل قائلا إن مراجحة العمالة هي أحد الاعتبارات الهامة في إنشاء مراكز الخدمات المشتركة. فمع أن الفروق في المرتبات، ولا سيما بالنسبة للموظفين المحليين، بين بودابست وكوالالمبور وبانكوك والمواقع الأصلية روما وجنيف ونيويورك وكوبنهاغن قد استمرت على مر الزمن ولا تزال كبيرة، لا يمكن استنتاج أن إجمالي الوفورات المحققة من إنشاء مراكز الخدمات المشتركة يعادل مجموع الفروق في تكاليف الموظفين، لأنه لا تُعرَف جميع التكاليف المتكبدة أو لا يجري تتبعها بانتظام. وبالإضافة إلى ذلك، يطرح تشغيل مراكز الخدمات المشتركة تحديات محددة في مجال إدارة الموارد البشرية. إذ تتطلب إدارة هذه المراكز مهارات ليست مألوفة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة؛ كما أن معدلات دوران الموظفين المحليين مرتفعة في بعض المواقع؛ ويفتقر الإطار التعاقدي لموظفي الأمم المتحدة إلى المرونة اللازمة للتصدي لتحديات التوظيف بفعالية في أسواق العمل الدينامية ولا يتيح إمكانية نقل المعاشات التقاعدية، الأمر الذي يعد إشكالية بالنسبة للموظفين الذين ليس لهم مسار وظيفي في مراكز الخدمات؛ ولا يرى الموظفون الدوليون عادة أن العمل في مراكز الخدمات يؤدي إلى التقدم المهني؛ وفي مواقع مثل ماليزيا وهنغاريا، يعتبر انخفاض تسوية مقر العمل عاملاً مثبطاً للموظفين الدوليين الذين يتحملون نفقات في الخارج. وتشجع وحدة التفتيش المشتركة، في التوصية ٥، الجمعية العامة على إعادة النظر في بعض السياسات التي تنظم وظائف الموظفين الفنيين الوطنيين من أجل تلبية احتياجات مراكز الخدمات المشتركة من الخبرات الفنية المعيَّنة محلياً لأداء المهام التي لا تقتصر على المضمون الوطني أو الجنسية.

١١ - وتابع قائلا إن معايير وإطار إدارة أداء مراكز الخدمات في منظومة الأمم المتحدة، التي ترتكز على اتفاقات مستوى الخدمات ومؤشرات الأداء الرئيسية، لا تزال ضعيفة. وعلى وجه الخصوص، ينبغي تنقيح مؤشرات الأداء الرئيسية، بالاستناد إلى نقاط مرجعية مأخوذة من التجربة الحقيقية. وفي التوصية ٤، تركز وحدة التفتيش المشتركة على ضمان المساءلة أمام الهيئات التشريعية وقيام هذه الأخيرة بالرقابة، على أن يكون مفهوما أن نطاق مشاركة هذه الهيئات في قرارات إنشاء مراكز الخدمات وطرقها لتتبع النتائج تتباين حسب الشروط المحددة المتفق عليها بين الهيئة التشريعية والرئيس التنفيذي للمنظمة المعنية.

١٢ - **الرئيس:** وجه الانتباه إلى مذكرة الأمين العام التي يحيل بها تعليقاته وتعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق على تقرير وحدة التفتيش المشتركة (A/72/299/Add.1)، فضلا عن بيان استهلالي قدمه مجلس الرؤساء التنفيذيين، من المقرر أن يُنشر على الموقع الشبكي للجنة الخامسة.

١٣ - **السيد أحمد** (مصر): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فلاحظ مع القلق عرض المسائل على اللجنة بعد مرور حوالي ثلاثة أسابيع على الموعد النهائي الرسمي للانتهاء من عملها في الجزء الحالي من الدورة المستأنفة للجمعية العامة. وبالنظر إلى التركيز الرئيسي للجزء الثاني من الدورة المستأنفة على حفظ السلام ومسائل أخرى لها آثار مالية فورية، بما في ذلك استعراض معدلات السداد للبلدان المساهمة بقوات، تتوقع المجموعة أن تختتم اللجنة جميع المناقشات بشأن تلك المسائل في غضون الأيام القليلة المقبلة، بغية كفالة إيلاء الاهتمام الواجب لبنود جدول أعمال أخرى على نفس القدر من التعقيد. ولئن أبانت المجموعة عن مرونة في الجزء الحالي من الدورة المستأنفة، وجب الحفاظ على الانضباط في كفالة اختتام أعمال

اللجنة في الوقت المحدد، الأمر الذي يتطلب تقديم المعلومات والوثائق في الوقت المناسب.

١٤ - وأضاف قائلا إن المجموعة ستدرس بعناية تقرير الأمين العام (A/72/801 و A/72/801/Add.1/Rev.1) وتقرير اللجنة الاستشارية (A/72/7/Add.50) عن نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي لتحديد كيفية ردهما على الطلبات والمبادئ التوجيهية المبينة في قرارات الجمعية العامة ذات الصلة والكيفية التي سيمكن بها لاقتراحات الأمين العام أن تحسن تقديم الخدمات والنواتج.

١٥ - **السيد دي بريتر** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلم أيضا باسم البلدان المرشحة للانضمام ألبانيا وتركيا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا وصربيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب البوسنة والهرسك؛ بالإضافة إلى جمهورية مولدوفا وجورجيا، فقال إن عمليات تقديم الخدمات والدعم التي تقوم بها الأمم المتحدة ينبغي أن تبسَّط لتمكين المنظمة من التصدي للتحديات المعاصرة بطريقة مرنة وسريعة. وأثنى على الأمين العام لتقديمه اقتراحات تحدد بوضوح أهداف نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي.

١٦ - وأشار إلى أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والبلدان الأخرى التي يتكلم باسمها تؤيد هدف إنشاء أمانة عامة عالمية حقا أقدر على الاضطلاع بولاياتها ومدعومة بخدمات إدارية تقدم ما هو مطلوب، حين تنشأ الحاجة إليه، وحيثما تنشأ هذه الحاجة. وسيكون نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي أساسيا للجمع بين عمليات مختلفة لإصلاح الأمم المتحدة، واستحداث أوجه تآزر، وضمان تقديم الخدمات على نحو أفضل وأسرع وأكثر كفاءة، مع جَنْي الفوائد التي يمكن أن تظهر في صورة نوعية وكمية. ومن الواضح أن نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي ونظام أوموجا سيعزز كل منهما الآخر: ففيما يوحد نظام أوموجا طرق أداء العمل ويضفي عليها طابعا آليا، سيجمع النموذج الهياكل الإدارية المجزَّأة حاليا داخل مراكز العمل وعبرها. ونموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي أساسي لجني الثمار الحقيقية لنظام أوموجا.

١٧ - ومضى يقول إن الهدف العام لوضع نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي هو زيادة أوجه الكفاءة وتحقيق وفورات في التكاليف من أجل السماح بالتركيز في تخصيص الموارد على الأنشطة الفنية الرئيسية، وهو ما من شأنه أن يقلل من تكاليف المنظمة، ويزيد من فعاليتها، الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى تحسين نوعية تنفيذ الولايات والإفراج عن الأموال التي يمكن أن تمثل مكاسب كبيرة في الكفاءة. وسيدرس وفد بلده وغيره من الوفود التي يتكلم باسمها اقتراحات الأمين العام وما يتصل بها من ملاحظات وتوصيات للجنة الاستشارية بغية معالجة المسائل والشواغل المتبقية للجنة الخامسة. واختتم كلمته بالتأكيد مجددا على ضرورة الحفاظ على الزخم لضمان تنفيذ جميع اقتراحات الأمين العام المتعلقة بالإصلاح الإداري في الوقت المناسب.

١٨ - **السيدة باومان** (سويسرا): تكلمت أيضا باسم ليختنشتاين، فقالت إن وفدي البلدين يؤيدان رؤية الأمين العام للإصلاح الإداري، وكذلك رؤيته العامة لوضع نموذج لتقديم الخدمات على الصعيد العالمي. وبالنظر إلى أنه يحتمل أن تكون للنموذج عواقب بعيدة المدى بالنسبة للمنظمة والبلدان المضيفة والموظفين، يجب أن يقدم الاقتراح ذو الصلة أساسا متينا للمناقشة. غير أن اقتراح الأمين العام بصيغته الحالية يثير عددا من الأسئلة التي قد لا تكون اللجنة قادرة على تناولها بالتفصيل في الجزء الحالي من الدورة المستأنفة، بالنظر إلى القيود الزمنية التي تواجهها. وبناء على ذلك، إذا ما قرر الأمين العام اتباع توصية اللجنة الاستشارية بأن يقدم اقتراحا منقحا للنظر فيه في الجزء الرئيسي من الدورة الثالثة والسبعين، ينبغي أن يقدم ذلك الاقتراح شرحا أكثر تفصيلا لفوائد إنشاء مراكز للخدمات المشتركة في المواقع المقترحة في تقريره (A/72/801 و A/72/801/Add.1/Rev.1). وينبغي للأمين العام أيضا أن يبقي البلدان المضيفة الحالية والتي يحتمل أن تصبح مضيفة في المستقبل على علم بالتطورات المتعلقة بنموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي.

١٩ - **السيدة نورمان - شاليه** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي، الذي هو جزء أساسي من خطة إصلاح الأمم المتحدة، ينبغي الاستفادة منه من أجل تحسين تقديم الخدمات من خلال جمع وتوحيد المهام المتعلقة بالمعاملات ونقلها إلى مواقع أكثر فعالية من حيث التكلفة.

٢٠ - وأشارت إلى أن الجمعية العامة أيدت، في قرارها ٧٠/٢٤٨، نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي، الذي أصبح ممكنا بفضل مبادرات لإحداث التحول في الإدارة مثل نظام أوموجا. وإذا ما نُفذ النموذج على النحو الواجب، يمكن أن يؤدي إلى تحديث ممارسات العمل في المنظمة عن طريق نقل المهام الإدارية غير المرتبطة بمواقع معينة من مراكز العمل المرتفعة التكلفة. ولئن كان وفد بلدها يسلم

بضرورة اعتماد النموذج على مراحل، فهو يتفق مع اللجنة الاستشارية على أن الأمين العام ينبغي أن يزيد من عدد العمليات المقترح نقلها إلى مراكز الخدمات المشتركة خلال المرحلة الأولى من التنفيذ. ويجب أن تكون مراكز الخدمات المشتركة مراكز امتياز تمكن الموظفين من الاضطلاع بالمهام الإدارية بمزيد من الكفاءة، ويفترض أن يؤدي ذلك إلى احتياجات أقل من الموظفين. ويجب أن ينص أي اقتراح منقح لتنفيذ نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي على زيادة أوجه الكفاءة ونقل جميع العمليات غير المرتبطة بمواقع معينة إلى مراكز الخدمات المشتركة. وعلاوة على ذلك، ينبغي اختيار مواقع مراكز الخدمات المشتركة على أساس معايير شفافة وموضوعية، مع اتخاذ الفعالية والكفاءة كأولويتين توجيهيتين.

٢١ - **السيد ساندوبال منديوليا** (المكسيك): قال إن اقتراح الأمين العام المتعلق بتنفيذ نموذج لتقديم الخدمات على الصعيد العالمي عن طريق إنشاء مراكز للخدمات المشتركة في جميع أنحاء العالم سيساعد في تحقيق اللامركزية في خدمات الدعم في المنظمة، وتحسين كفاءة الأمانة العامة وأدائها وقدرتها على الاستجابة، وسيتيح، عند توافر المعدات المناسبة والملاك الملائم من الموظفين، تنفيذ الولايات بمرونة أكبر. ونموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي هو أيضا عنصر أساسي في مبادرات الأمين العام لإعادة هيكلة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وتعزيز ركيزة السلام والأمن في المنظمة، وإصلاح إدارة الأمانة العامة. وقال إن وفد بلده واثق من أن القرارات التي ستتخذها اللجنة في الجزء الحالي من الدورة المستأنفة ستسهم في زيادة كفاءة المنظمة وفعاليتها وحداثتها.

٢٢ - ولاحظ مع التقدير أن مكسيكو من بين المواقع المقترحة من أجل إنشاء مراكز للخدمات المشتركة. وتقدم مكسيكو، من خلال توفير الخدمات التكنولوجية المتطورة جدا بأسعار تنافسية، ومرافق لوجستية من الدرجة الأولى، ووسائل النقل العالمي، عددا من المزايا النسبية للمنظمة، بما في ذلك إمكانية تحقيق وفورات كبيرة. ويتفق وفد بلده مع اللجنة الاستشارية على أن أي اقتراح منقح لتنفيذ نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي ينبغي أن يؤدي إلى زيادة أوجه الكفاءة والوفورات في التكاليف التي تنتج عن تجميع خدمات الأمانة العامة وجعلها لامركزية؛ ومن شأن إنشاء مركز للخدمات المشتركة في مكسيكو أن يؤدي إلى فوائد واضحة وفورية في هذا الصدد.

٢٣ - وأعرب عن استعداد وفد بلده ليعتمد نهجا سليما من الناحية التقنية لتنفيذ نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي يرضي اللجنة الخامسة. وتؤيد المكسيك أيضا تعزيز تعدد اللغات في عمل الأمم المتحدة، وتشدد على أن اللغة الإسبانية هي اللغة الثانية الأكثر استخداما في العالم، كما أنها لغة بالغة الأهمية داخل المنظمة. واختتم كلامه بالدعوة إلى الإسراع باختتام مفاوضات اللجنة في الجزء الحالي من الدورة المستأنفة.

٢٤ - **السيد أيبار** (أوغندا): قال إن نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي مرتبط ارتباطا وثيقا بالإصلاحات الإدارية التي اقترحها الأمين العام. و سبق أن قُدم مفهوم الخدمات المشتركة داخل المنظمة في عام ٢٠١٠ في إطار استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي التي مدتها خمس سنوات والتي أطلقتها إدارة الدعم الميداني. ونصت الاستراتيجية على تقديم الخدمات المشتركة للبعثات الميدانية من قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، إيطاليا، ومركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي. وفي القرار ٣٠٧/٦٩، رحبت الجمعية العامة بالنتائج المحققة في إطار استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي، وأشار الأمين العام في تقريره عن إطار نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي في الأمانة العامة للأمم المتحدة (A/70/323) إلى أن الخبرة المكتسبة من استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي ستُستخدم كنقطة مرجعية في وضع نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي. وفي هذا الصدد، كان وفد بلده سيتوقع أن يشمل نطاق الخدمات الواردة في الاقتراح الحالي للأمين العام لنموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي المجموعة الكاملة للخدمات الإدارية، فضلا عن الدعم اللوجستي العالمي وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي تقدمها جميعها حاليا قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، إيطاليا، ومركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي. وقال إن وفد بلده يود أيضا أن يعرف كيف تم أخذ مهام المكتب الإقليمي للمشتريات في عنتيبي، الذي أنشئ باعتباره مكتبا عاديا داخل شعبة المشتريات بالأمانة العامة وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٧٣/٦٩، في الاعتبار في التقرير الحالي للأمين العام (A/72/801 و A/72/801/Add.1/Rev.1).

٢٥ - وأشار إلى أن الاقتراح الوارد في تقرير الأمين العام عن إطار نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي في الأمانة العامة للأمم المتحدة (A/70/323) قد أرسى الأساس لنموذج سيتيح تحقيق أوجه الكفاءة والوفورات في التكاليف مع تحسين تقديم الخدمات في

الميدان، ولا سيما في بعثات حفظ السلام. ومع ذلك، يطلب الأمين العام، في تقريره الحالي، إلى الدول الأعضاء دفع ٥٥,٩ مليون دولار من أجل تغطية التكاليف التشغيلية المتعلقة بالانتقال إلى مراكز الخدمات المشتركة، و ١١ ٤٦٢ ١٠٠ دولار لدعم إنشاء ٣٢٤ وظيفة في مركز الخدمات المقترح إنشاؤه في نيروبي، في وقت يتوقع فيه أن تنجز المنظمة المزيد بموارد أقل. وعلاوة على ذلك، لا يشير التقرير إلى التكاليف التي يتوقع أن تنشأ عن إنهاء عقود الموظفين بسبب إلغاء الوظائف أو تخفيض عدد الموظفين أو من دفع التعويضات للموظفين الذين ستنتهي عقودهم أو سيجري إنهاء خدمتهم. وإذ شدد على أن نقل الوظائف من موقع إلى آخر لا يشكل إصلاحا، أشار كذلك إلى أن تنفيذ اقتراح الأمين العام سيؤدي إلى خسارة الاستثمار الكبير الذي تم بالفعل القيام به في مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي.

٢٦ - وتابع قائلا إنه، كما أبرز ذلك الأمين العام، يجب التقليل إلى الحد الأدنى من تعطل تقديم الخدمات، ولا سيما لموظفي حفظ السلام الذين يمثلون غالبية الأفراد المدنيين والعسكريين في الأمانة العامة، أثناء الانتقال إلى مراكز الخدمات المشتركة. ومن شأن عدم شمول اقتراح الأمين العام للنطاق الكامل للخدمات الإدارية أن ينشئ صعوبات تقنية لموظفي حفظ السلام نتيجة لتجزؤ الخدمات في مختلف مراكز الخدمات المشتركة. واختتم كلمته بالتأكيد مجددا على التزام حكومة وشعب أوغندا بضمان أن تتسم الأمانة العامة بالكفاءة والفعالية والجاهزية لتحقيق الغرض المنشود.

٢٧ - **السيدة شوي أيلونغ** (الصين): قالت إن الصين تؤيد جهود الأمين العام الرامية إلى تحسين تقديم الأمانة العامة للخدمات الإدارية وتأمل أن يواصل تنقيح اقتراحه لنموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي من أجل ضمان تقديم للخدمات يتسم بالفعالية والكفاءة والبساطة والشفافية ويكون خاضعا للمساءلة.

٢٨ - وواصلت قائلة إنه ينبغي أخذ القرار بشأن مواقع المراكز العالمية للخدمات المشتركة من خلال مناقشات شفافة تقودها الدول الأعضاء بغية تحقيق وفورات في التكاليف، مع مراعاة مصالح وشواغل الأطراف والمناطق المعنية، وعبء العمل في مختلف المناطق، والحاجة إلى التمثيل الجغرافي. وينبغي للأمانة العامة أيضا أن تجعل المعلومات المتعلقة باختيار مواقع مراكز الخدمات متاحة للدول الأعضاء في الوقت المناسب من أجل ضمان مشاركتها الكاملة في عملية التقييم. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن ينظَر على النحو الواجب في العلاقة بين نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي ومراكز الخدمات الإقليمية الموجودة التابعة للأمم المتحدة، بالنظر إلى الخبرة القيمة التي اكتسبتها مراكز الخدمات الإقليمية الموجودة. وأعربت عن أملها في أن تقوم الأمانة العامة بالاستفادة من تلك الخبرة في وضع نموذج لتقديم الخدمات على الصعيد العالمي مستند إلى طرق محسنة لأداء العمل، وآليات لتقييم الأداء، والمساءلة، والرقابة.

٢٩ - **السيد إيمادا** (اليابان): شدد على أهمية نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي باعتباره جزءا لا يتجزأ من الإصلاح الإداري الذي اقترحه الأمين العام، ووسيلة لتعزيز قيمة استثمار الدول الأعضاء الجماعي في المنظمة. ويتطلع إلى مناقشة اقتراح الأمين العام لكي يتسنى البدء في تطبيق هذا النموذج في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، بهدف كفالة القيام بتحسينات ملموسة لكفاءة إدارة الأمانة العامة.

٣٠ - وتابع قائلا إن وفد بلده يشاطر اللجنة الاستشارية رأيها بأن التقديم المجزأ للوثائق المنقحة المتعلقة بنموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي في الجزء الحالي من الدورة المستأنفة قد أدى إلى عدم الوضوح فيما يتعلق بالوثائق الرسمية المعروضة على الجمعية العامة. وتتفق اليابان أيضا مع الرأي القائل إنه في سبيل الوضوح وسهولة الاطلاع، كان ينبغي للأمانة العامة أن تقدم وثيقة موحدة منقحة أو معاد إصدارها لكي تنظر فيها الجمعية العامة. وأعرب عن رغبته في معرفة سبب خفض الأمين العام لعدد مراكز الخدمات المشتركة المقترحة من أربعة إلى ثلاثة مراكز منذ تقديم تقريره الأصلي (A/72/801)، على النحو المبين في إضافته المنقحة للتقرير (A/72/801/Add.1/Rev.1). وعلى وجه الخصوص، ينبغي للأمين العام أن يوضح، في إطار من المسؤولية والشفافية، لماذا قرر عدم إنشاء مركز للخدمات المشتركة في منطقة معينة، على الرغم من التزامه باستخدام نموذج لسير العمل ”يتبع حركة الشمس“. وينبغي أن يكون الأساس المنطقي للقرار متماسكا ومتسقا مع منطق الاقتراح الأصلي لأربعة مواقع؛ وينبغي أن يوضح سبب عدم تحديد عدد مراكز الخدمات المشتركة في مركزين أو مركز واحد؛ وينبغي أن يقنع الدول الأعضاء بأن المواقع المقترحة تمثل أفضل قيمة لاستثمارها الجماعي.

٣١ - **السيدة فاليس** (الفلبين): شددت على أهمية نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي من أجل تحسين تقديم الأمانة العامة

للخدمات الإدارية على الصعيد العالمي، وأشارت إلى الملاحظات والتوصيات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية (A/72/7/Add.50).

٣٢ - وواصلت قائلة إنه من الضروري توضيح عدد من النقاط الواردة في تقرير الأمين العام (A/72/801 و A/72/801/Add.1/Rev.1) من أجل ضمان زيادة أوجه الكفاءة والوفورات في التكاليف نتيجة لزيادة توحيد الخدمات. وبالنظر إلى عبء العمل وطبيعة العمليات الإدارية التي ستشملها المراكز العالمية للخدمات المشتركة، ينبغي النظر في ما إذا كانت مراكز الخدمات الثلاثة المقترحة ستكون كافية لأداء المهام المطلوبة. وإذ تلاحظ اقتراح إلغاء ما مجموعه ٦٨٤ وظيفة من الوظائف الثابتة ووظائف المساعدة المؤقتة العامة في عام ٢٠١٩ نتيجة لتنفيذ نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي، طلبت معلومات محددة عن جنسيات الموظفين الذين سيتأثرون بهذا التدبير، وكذلك عن الجداول الزمنية لإلغاء الوظائف ذات الصلة في مواقعها الحالية، ولإنشائها لاحقا في مراكز الخدمات المشتركة. وأشارت كذلك إلى أن مراكز الخدمات المشتركة ستمول من خلال ترتيب لتقاسم التكاليف يقضي بأن يتم توزيع الاحتياجات من الموارد على مصادر تمويل متنوعة على أساس مؤشرات عبء العمل، التي يمكن تحديثها سنويا. وطلبت معلومات أكثر تفصيلا عن هذه المؤشرات المتعلقة بعبء العمل من أجل تقييم أفضل لمزايا ترتيب تقاسم التكاليف المقترح.

٣٣ - **السيد أمايو** (كينيا): قال إنه استنادا إلى الدروس المستفادة وأفضل الممارسات المحددة المستمدة من مبادرات الإصلاح السابقة داخل الأمانة العامة ووكالات الأمم المتحدة، فضلا عن تقرير وحدة التفتيش المشتركة (A/72/299)، وضع الأمين العام نموذجا لتقديم الخدمات على الصعيد العالمي سيوحد عملية تقديم الخدمات (بتجميعها) ويؤدي إلى تحسين تسيير العمل وإدارة الموارد البشرية.

٣٤ - وواصل قائلا إنه يجب أن تكون الأمم المتحدة مرنة ومهيأة لتحقيق الغرض المنشود من أجل مساعدة الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأبدى الأمين العام بانتظام التزامه بتشجيع الإصلاحات التي ستمكن المنظمة من أن تدير بفعالية التحديات التنظيمية. وإذ تأخذ اللجنة في الاعتبار آراء وشواغل الدول الأعضاء لضمان الملكية الواسعة النطاق، يجب أن تتفق على نهج لتنفيذ نموذج لتقديم الخدمات على الصعيد العالمي يمكّن من تحسين تقديم الخدمات، مع ضمان المساءلة والشفافية وتعزيز تنفيذ الولايات. وعلى الرغم من القيود الزمنية التي تواجهها اللجنة في الجزء الحالي من الدورة المستأنفة، ينبغي تخصيص وقت كاف للمناقشات بشأن نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي لما فيه مصلحة المنظمة.

٣٥ - وأضاف قائلا إن حكومة بلده، بصفتها مضيفة مكاتب الأمم المتحدة التي يوجد مقرها في نيروبي، ملتزمة بتيسير عمل الأمم المتحدة، على النحو المنصوص عليه في اتفاقات البلد المضيف المبرمة مع المنظمة. ولاحظ مع التقدير أن نيروبي من بين مواقع مراكز الخدمات المشتركة المقترحة، وأكد استعداد حكومته لدعم تقديم فعال للخدمات من المركز في نيروبي.

رُفعت الجلسة في الساعة ١١:١٠.